

## «إدلب» معركة كسر الأحادية الأميركية!

لتنفيذ اوامر بتشديد القصف على المواقع الروسية، فهدمت موسكو الرسالة الأميركية والتركية لكن الترك لم يفهموا إلا الجانب الظاهري منها وهو رغبة الأميركيين وحلفائهم بتمديد الأزمة السورية. وهذا يتطلب تأييداً لتركيا في سورية بما هي آخر جدار يمنع الدولة السورية من الانتقال الى شرقي الفرات، لذلك استغل اردوغان الهوس الغربي بإدلب، فاعتبره وسيلة لإعادة إحياء طموحاته، فهل هذه هي الأهداف الأميركية فقط؟

يريد الأميركيون من إيقاف تقدم الجيش السوري نحو ادلب ثلاث مسائل مترابطة:

أولاً- إرجاء حل الأزمة السورية حتى اشعار آخر، لأن واشنطن لا تملك معارضا سورية وازنة تستطيع استعمالها في مرحلة الحل السياسي.

والدليل أن كل شخصيات المعارضة التي كانت تحتل شاشات التلفزة العالمية والخارجية اختفت بعد انهيار الإرهاب في غربي سورية ولم يبق إلا الاخوان المسلمون الغافون في حضان التركي وجبهة النصرة الارهابية وتنظيمات القاعدة.

أما الأميركيون في شرقي الفرات فهم قوة احتلال مباشر يستترون بالأكراد في «قوات سورية الديمقراطية» «قسد» كواجهة لاستمرار دورهم المتراجع الى حد بعيد.

ثانياً: تفجير العلاقات الروسية التركية، يعرف الأميركيون ان الماطلة التركية في الانسحاب من ادلب تدفع نحو انهيار التقدم في العلاقات المتطورة بين انقرة وموسكو.

لذلك منحوا انقرة مهلة شهرين إضافيين لإلغاء صفقة صواريخ أس أس ٤٠٠ الروسية مع طموح أميركي كبير بتعطيل خط الغاز الروسي التركي نحو أوروبا وإيقاف السخاء الروسي بالسماح لنحو خمسة ملايين سائح بارتياح ربوع تركيا وانفاق مدخراتهم بما يؤدي الى دعم الاقتصاد التركي المعاق من الأميركيين.

ثالثاً: وهو الأكثر أهمية ويتعلق ببحث أميركي عميق عن وسائل وموانع تحد من التراجع الأميركي في الشرق الأوسط.

وهذا يتطلب وقف الصعود الروسي ومنعه من الوصول الى شرقي الفرات والحدود مع العراق.

وما محاصرة إيران ومحاولات إسقاطها بالعقوبات الاقتصادية إلا وسيلة لمنع نشطي الأحادية الأميركية على قاعدة انبثاق تعددية في إنتاج القرار الدولي تكبح الجنون الأميركي.

هذا ما يريده الأميركيون، أما السوريون ففقدوا العزم على تحرير ادلب وكامل المناطق المحتلة بتعاون روسي إيراني يريد معالجة الجنون الأميركي بالجراحة العسكرية في ميادين سورية المنتصرة.

د. وفيق إبراهيم

ليس غريباً على الإطلاق أن يدعم الأميركيون سيطرة الارهاب المتنوع في شمال سورية برعاية تركية عسكرية مباشرة. ألم يفعلوا الأمر نفسه في غربي سورية بدعمهم كل أنواع الارهاب الذي كان يطوق العاصمة دمشق برعاية المخابراتين الاسرائيلية والأردنية وبت تمويل خليجي في مرحلة ٢٠١٢-٢٠١٨؟ فأين العجب اذا؟

وبدلاً من الاسرائيليين والاردنيين، يلعب الأتراك دوراً خطيراً جداً في شمالي سورية وعفرين والشمال الغربي وبعض أرياف حماة وحلب، فلماذا لا يستثمر الأميركيون فيهم فيقبلون أمد الأزمة السورية معيقين اي حل سياسي او عسكري لها باللعب على طموحات تركية تحلم بإعادة الزمن قروناً عدة الى الوراء.

هناك معوقٌ وحيد يتعلق بجملة تناقضات بين المشروعين الأميركي والتركي في المنطقة العربية. تجسدت بإسقاط الاخوان المسلمين الذين هم حلفاء تركيا في مصر وتونس وتقليص دورهم في ليبيا واليمن والسودان وجزيرة العرب، ولبنان، مع محاولة أميركية لتدبير انقلاب عسكري تركي على الرئيس اردوغان نجا منها بتبنيه روسي وتحرك حزب العدالة والتنمية التركي وتأثيره على ألوية عسكرية موالية. وبما أن الفريقين براجماتيين، فلماذا لا يعودان الى التعاون في الميدان السوري نتيجة لضغط اساسي يتعرضان له وهو إنهاء الدور التركي السوري بعد تحرير ادلب، والبدء بدفع الأحادية الأميركية خارج سورية والعراق بعد تحرير ادلب أيضاً؟

لذلك فان المصيبة المدحة بالطرفين تعيد لم شملهما. وتُقرّب بين أهدافهما. للإشارة هنا، فإن الأتراك استغلوا الصراع الروسي الأميركي في سورية لبناء علاقات عميقة مع الطرف الروسي بزعم تنظيم ميادين القتال العسكرية للوصول الى مرحلة الحل السياسي.

لقد أجاد التركي أداء هذا الدور الى جانب «تربيته» لتنظيمات ارهابية من النصرة و الاخوان والقاعدة وافرازاتها والألوية الباكستانية من الإيغور الصينيين الى جانب آلاف المتطرفين في تنظيمات أخرى، وردوا من آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والخليج الفارسي ومصر وشمال أفريقيا، كل هؤلاء تمكن الأتراك من ربطهم بغرفة أركان عسكرية «موك» تركية تديرهم حسب اتجاهات انقرة السياسية، إنما هل يمكن نسيان آلاف الجنود الأتراك الذين ينتشرون أيضاً في الشمال السوري ومباشرة؟

منح الروس تركيا فرصاً هامة في مؤتمر «استانا» و«مذكرة سوتشي» لتنفيذ ما وعدوا به من إنهاء جبهة النصرة في ادلب. لكنهم نكثوا بتعهداتهم مراهنين على انفجار أكبر في علاقات الأميركيين بالروس، فتزداد حاجة الطرفين للخدمات التركية...

أدت هذه المراوغة الى اصرار الدولة السورية على بدء تحرير ارياف حماة وحلب وادلب في خطة محكمة وعاجلة مدعومة من الحلفاء، لأن الروس تبيّنوا ان الماطلات التركية ليست إلا نتاج مغريات قدمها الأميركيون لأنقرة حول ضرورة استمرار دورهم في اراضي سورية. وهذا بالتوازي مع تحريض اميركي غربي خليجي اسرائيلي للارهاب بضرورة التحرك مرسلين دعماً عسكرياً تزامناً مع دعم تركي بالآليات وكل أنواع الأسلحة

## محمد بن زايد وجوايسيسه: من يحلب الآخر؟

اجتماعات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مع كبار رجال البيت الأبيض، مما يدل على ان بن زايد ليس واثقاً من ذاته يصدد العلاقة مع شريكه بن سلمان ولا حليفه ترامب.

قبل هذه الفضيحة كانت وكالة أنباء رويترز قد نشرت تقريراً مفصلاً حول «مشروع الغراب» الذي رعته الإمارات ونهض على تجنيد موظفة سابقة في وكالة الأمن الوطني الأميركية واستقدامها إلى ابو ظبي لإطلاق برنامج تجسس واسع النطاق يعتمد أحدث تقنيات الاختراق الإلكتروني. وخلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ جرى استخدام البرنامج ضد مئات الحسابات وصناديق الرسائل الإلكترونية والهواتف الخاصة بالأفراد على امتداد العالم، وكذلك ضد حكومات قطر واليمن وإيران وتركيا بصفة خاصة. ولم يكن مستغرباً أن يلجأ المشروع إلى فريق الاختراق الإيطالي الشهير، الذي سبق أن تواصل معه سعود القحطاني مستشار بن سلمان وأحد المتهمين بتصفية الصحافي السعودي جمال خاشقجي، وبالإمساك فقط اعتبرت قاضية أمريكية ان نقل أفلام إباحية إلى الولايات المتحدة، التهمة التي يواجهها جورج نادر رجل الأعمال الأميركي ومستشار بن زايد، هي سبب موجب لمحاكمته، وذلك بعد أيام قليلة من رفض قاض فيدرالي إخلاء سبيل نادر بكفالة عالية. ورغم أن قضية نقل مواد جنسية موضوعها أطفال تلاحق نادر منذ نهاية الثمانينيات، فإن ولي عهد ابو ظبي لم يتردد في استخدامه ومقدد الامال عليه كي يكون عين ابو ظبي في أروقة البيت الأبيض.

والمضحك في كل هذا، وقد يكون المأساوي أيضاً، أن غالبية هذه العمليات تنتهي إلى حصيلة عجفاء وهزيل، بحيث يصعب التساؤل عنّ يحلب الآخر حقاً، ابو ظبي ام جوايسيسها؟

لا يكاد ينفضي شهر أو حتى أسبوع إلا وتكشف الصحافة العالمية، وخاصة الأميركية منها، تفاصيل جديدة ومثيرة عن تورط دولة الإمارات العربية المتحدة في فضائح من العيار الثقيل، تستهدف المعارضين والناشطين ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وأي جهة تصنفها أبو ظبي في خانة معادية لسياستها. كما تلجأ إلى تجنيد رجال أعمال وموظفين سابقين للتجسس على دول وحكومات مختلفة، بما فيها دولة خليجية شقيقة مثل قطر أو دولة عملى حليفة مثل الولايات المتحدة.

ولا تنوع الأجهزة الإماراتية المعنية بهذه الفضائح عن إهدار ملايين الدولارات من الثروة الوطنية على حبك المؤامرات ونسج الشبكات، خاصة وأنها تتلقى أومراها من ولي العهد محمد بن زايد شخصياً فتنتفح بلا حساب، وخاصة أنها أيضاً تتعامل غالباً مع مسؤولين سابقين ورجال أعمال أو متفنيين لا حدود لأطماعهم ومهاراتهم في «حلب» تلك الأجهزة واستنزافها والتلاعب بها. أحدث الوقائع في هذا السجل الحافل ما نشره مؤخراً موقع «إنترست» الاستقصائي الأمريكي حول يقين أوساط الاستخبارات في الولايات المتحدة بأن أحد رجال الأعمال الإماراتيين جرى تجنيده كمصدر معلومات لصالح مخبرات أبو ظبي طوال العام ٢٠١٧ لقاء عشرات الآلاف من الدولارات شهرياً، كذلك أشار الموقع إلى أن رجل أعمال أمريكياً من أصل لبناني، مقرب من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أمن للعمل الإماراتي تسهيلات محددة مقابل خدمات استثمارية في الإمارات، ومما يثير السخرية هنا أن أبو ظبي كانت تريد معرفة حقيقة مواقف ترامب من جماعة الاخوان المسلمين، أو الوساطات في النزاع السعودي والإماراتي مع قطر، أو



## هل ترامب على طريق نيكسون لمغادرة البيت الأبيض؟

التحقيقات التي بدأها سلفك في فاجاب، أنه سيعمل طبقاً لدستور الولايات المتحدة، وصالح الشعب الأمريكي، في إشارة إلى رفض إيقاف التحقيقات، حتى لو طلب الرئيس منه ذلك، مما قد يؤدي إلى إقالته هو أيضاً، وهو ما قد يزيد الموقف تأزماً مع الرئيس.. هذا ويتم اختيار مدير ال (اف بي آي) لمدة (١٠) سنوات، وقد تم اختيار كومي عام ٢٠١٢ في عهد الرئيس أوباما، ويُدعم من الأغلبية الجمهورية حينذاك. هنا وقد تلقى كومي، بعد إقالته، مكالمات من ترامب، يحذره فيها الرئيس، بأن القانون لا يسمح له بالإدلاء بأي معلومات، كانت متاحة له بحكم وظيفته كمدير ال (اف بي آي) ومفاد المكالمة أن أصمت، لعدم إجلاء بعض الحقائق المقلقة لترامب بالتأكيد.

طالنا الرئيس الأميركي ترامب أخيراً، بعزمه على الترشح لفترة رئاسية ثانية تبدأ انتخاباتها في نوفمبر ٢٠٢٠، وبدا من ذلك أنه يقاوم احتمالية إدانته طبقاً لتقرير المحقق روبرت مولر- ٤٨٤ صفحة- الضابط السابق في وكالتي المخابرات المركزية والتحقيقات الفيدرالية وضابط فيلق مشاة الاسطول السابق، والذي كلف من الكونجرس برئاسة هذه اللجنة منذ قرابة عامين في مايو ٢٠١٧، للوقوف على مدى التورط الروسي لدعم، الصديق، ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية في نوفمبر ٢٠١٦..

إن ما أقدم عليه ترامب من قرارات الاقالة وما قد يسفر عنه التحقيق المتوقع، قد يجعله يواجه موقفاً صعباً مما واجهه الرئيس الأميركي السابق ريتشارد نيكسون، حين أعفى من رئاسة الولاية المتحدة، فقط لعلمه أن حزبه قد تجسس وتنصت على الحزب المعارض في المقر الإداري بفندق وتورجيت بواشنطن، حيث ارتبط اسم الفندق باسم الزامه أو الفضيحة. وقد أثبتت التحقيقات ان نيكسون كان يعرف، بعكس إنكاره لذلك في البداية مما يعد حثاً باليمين، كما كان على علم بحذف (١٨) دقيقة التي أثبتت إدانته فقدم استقالته، وبالمقارنة فإن خطأ نيكسون، يتعلق بعدم الشفافية والحث باليمين في شأن داخلي بين الحزبين الرئيسيين، أما خطأ ترامب، فقد يتجاوز ذلك إلى المساس بالأمن القومي الأميركي.. قد يستمر ترامب على نهجه السياسي، واستمرار الصدام بمؤسسات سيادية مهمة بالدولة، ومع ما قد تسفر عنه التحقيقات المتوقعة بإدانته، فقد يغادر البيت الأبيض مداناً بعدم الشفافية وبالمساس بالأمن القومي الأميركي.

وكان هذا الموضوع ذا حساسية شديدة لدى ترامب منذ دخوله البيت الأبيض وقيل لجنة مولر لاحقاً. فمنذ دخوله إلى البيت الأبيض رسمياً في ٢٠ يناير ٢٠١٧، وقد تسارعت الأحداث وصدرت قرارات مهمة، وصفها البعض بالجرأة، ووصفها البعض الآخر بالنهور وقلّة الخبرة والحكمة السياسية. وكان محور تلك القرارات، الإقالات الرئاسية لرموز سيادية، هو إيقاف بدايات تلك التحقيقات لبعض الجهات السيادية والتي تخص ترامب وحملته الانتخابية، وعن مدى علاقتهم بروسيا الاتحادية إبان انتخابات الرئاسة والمنافسة مع المرشحة الديمقراطية، هيلاري كلينتون، حيث بدأت الإقالات في ٣٠-١-٢٠١٧ أي بعد عشرة أيام فقط من دخول البيت الأبيض، حيث تمت إقالة المحامي العام التنفيذي (سالي ياتيس) بعد ساعات من إبلاغها بحامي وزارة العدل، بعدم الدفاع عن تلك القضية، وفي ١٢-٣-٢٠١٧ تمت إقالة المحامي العام لنجوب نيويورك (بريت بهارارا) لنفس السبب وقد رفض تقديم استقالته فتمت إقالته.. وفي ٥-٥-٢٠١٧ تمت إقالة مدير وكالة التحقيقات الفيدرالية (إف بي آي) جيمس كومي لإعداته التحقيقات في ذات القضية، مما أغضب ترامب هذا وقد عرف كومي بإقالته من خلال الاخبار العاجلة في التلفزيون خلال اجتماع له بلوس أنجلوس حيث نبهه الحاضرون الى ذلك، ولكن الرجل استكمل اجتماعه للنهاية، في ذات الوقت، تم تعيين أندرو ميكابي نائب كومي، مديراً جديداً لـ (اف بي آي) والذي واجه الصحفيين عند سؤاله، هل ستستمر في فتح

لواء د. محمد قشقوش

## من على الصحافة الأجنبية

### هل يساعد الغرب روسيا؛ ما الذي يجري في مولدوفا؟

بالنسبة للجمهورية السوفيتية السابقة: فني حين، كانت الغرب وروسيا، في «الثورات» السابقة في خندقين متقابلين، فإنهما يسعيان الآن إلى هدف مشترك.

وتتمثل المهمة الرئيسية في إزاحة قيادة الحزب الديمقراطي الخاسر في مولدوفا (PDM) من السلطة، وهي قيادة تخضع فعلياً لفلاديمير بلاخوتنيوك (تم فتح قضية جنائية ضده في روسيا بسبب تهريبه ٣٧ مليار روبل من روسيا). من المثير للاهتمام الاتهامات ضده لا تأتي فقط من موسكو، فني الغرب يرون أن أفعاله أدت إلى تدمير العملية الديمقراطية في البلاد. والاتحاد الأوروبي مستعد لغض النظر عن كون الرئيس الحالي دودون ميلاً نحو روسيا، ذلك أن تحالف الاشرافيين ووسط اليمين من حزب ACUM يبدو للأوروبيين أهون الشرور.

الأزمة في مولدوفا نضجت منذ وقت طويل؛ فني انتخابات فبراير لم يتمكن أي حزب من كسب الأغلبية، والقوى التي كان يجب الدخول معها في ائتلاف كانت متنافرة الانجازات. علماً بأن الحزب الاشتراكي (PSRM) والتكتل الموالي للغرب (ACUM) تمكنوا من التوصل إلى اتفاق لتشكيل الحكومة. إنما، وعلى الرغم من ذلك، فإن المحكمة الدستورية في البلاد عزلت الرئيس إيغور دودون، وعينت بافل فيليب، رئيساً مؤقتاً.

وبالنتيجة، تشكلت ازدواجية في السلطة في مولدوفا. ففي البلاد، رئيسان ورئيسا برلمان. علماً بأن تحالف PSRM - ACUM خيار توفيقتي، يناسب كلا من روسيا والغرب. فلقد صرحت قيادة الاتحاد الأوروبي بأنها تؤيد تشكيل حكومة شرعية برئاسة مايا ساندر.

ما يدور في مولدوفا، ذات الحدود المشتركة مع أوكرانيا، ورومانيا العضو في الاتحاد الأوروبي، أحداث غير مسبوقة،



## كيف يفكر الطغوى

### السلطة الفلسطينية رفضت عرضاً مالياً سخياً مقابل مشاركتها في مؤتمر البحرين

وكذلك المشاركة في أي فعاليات قد تكون مدخلاً للتسوية الأميركية في الشرق الأوسط والمعروفة إعلامياً بـ«صفقة القرن».

وذكرت الصحيفة أن الرئيس محمود عباس، رفض الاقتراح الأميركي ومنع كبار المسؤولين الفلسطينيين من لقاء المسؤولين الإسرائيليين.

ومن المقرر أن يطرح البيت الأبيض الجزء الأول من خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مؤتمر البحرين المنعقد بين يومي ٢٥ و٢٦ يونيو/ حزيران.

ومن المتوقع أن تشجع «صفقة القرن» الدول العربية المانحة على الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل معالجة القضايا السياسية الشائكة التي تمثل جوهر الصراع.

كشفت صحيفة «جبروزاليم بوست» الإسرائيلية، أن السلطة الفلسطينية رفضت عرضاً أمريكياً بمنح الفلسطينيين هبات مالية سخية مقابل مشاركتهم في مؤتمر البحرين الاقتصادي الذي دعت إليه الولايات المتحدة.

وذكرت الصحيفة، نقلا عن مصدر لم تسمه، أن هذا العرض الأميركي جاء خلال جولة جاريد كوشنر، مهرر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب ومستشاره، الأخيرة في الشرق الأوسط، برفقة جيسون غرينبلات، المبعوث الأميركي للشرق الأوسط.

وأكدت مصادر الصحيفة الرفض الفلسطيني للعرض الأميركي السخي

### المقاومة بالمقاطعة أقرأوا المواقف ولو في الصين

الصين من التجسس على اتصالات وبيانات حساسة.

كما نقلت الاستخبارات الأميركية ادعاءاتها هذه في وقت سابق من العام الجاري إلى أستراليا وكندا ونيوزيلندا لكي تحذروا حذو واشنطن في العقوبات.

الموقف الذي عبّر عنه الصينيون في التضامن مع الشركة ومن خلفها الحكومة الصينية جدير بالتوقف عنده واحترامه، فهو سلاح سلمى فاعل في المقاطعة والرد على العنجهية الأميركية والغطرسة التي لا تعرف حدوداً، ولو سلك كل الشعوب الطريق نفسه لأجبرت واشنطن وغيرها على التكتير مليا قبل أي خطوة من شأنها الاستخفاف بحقوق الآخرين.

نسوق هذا ونحن نستذكر التصريحات الأميركية الاستفزازية بشأن ضم مناطق من الضفة الغربية إلى كيان الاحتلال وبعض ردود الفعل العربية والفلسطينية على ذلك وعلى ما سبقه من خطوات عدوانية أخرى تتعلق بالقدس والجولان المحتلين في سياق تنفيذ إدارة ترامب لما يسمى «صفقة القرن».

تشعر بالخجل والمرارة ونحن نتحدث عن بعض المواقف العربية الرسمية، تطبيع وهرولة غير مسبوقين مع كيان الاحتلال ومؤتمرات للترويج للصفقة تارة اقتصادية وتارة أخرى سياسية تلمس الحقوق العربية وحرف البوصلة بالاتجاه الخاطئ، فضلا عن إقبال منقطع النظير على المنتجات الأمريكية والسلاح والقائمة تطول..

شوكت أبو فخر

